

الوقاية من الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال و التصدي له نموذج استجابة وطنية: نموذج النضج

حسب الموقع، و يهَيءُ مناخًا مواتيًا للتحسين المستمر³. طُورت أيضًا أداة تقييم ذاتي (<https://www.weprotect.org/model-national-response/>) لتكون مصاحبة لنموذج النضج هذا، و تم تنقيحها بالتشاور مع العديد من الحكومات الأعضاء في مختلف أقسام التحالف. و تهدف هذه الأداة العملية إلى دعم الحكومات في إجراء تقييم ذاتي لتقدّمها مقارنة بنموذج النضج.

يقترح نموذج النضج أربع مراحل عامة لكل واحدة من القدرات؛ بدءًا من "البناء" و حتى "النضج". تُكتسب الاستجابات الوطنية الناجحة من خلال مزيج من القدرات و التنقيح و التحسين المستمرين و ليس عن طريق "تحقيق" كل قدرة بمعزل عن غيرها. من المهم أيضًا إدراك أن القدرات المضمنة في نموذج الاستجابة الوطنية مترابطة فيما بينها، و ينبغي النظر إليها نظرة شاملة بتبني منهجية مستندة إلى النظام ككل. قد تعني الظروف المختلفة أن البلدان لا تتحرك دائمًا عبر المراحل بطريقة خطية أو يُمكن التكهّن بها.

نُشر نموذج الاستجابة الوطنية لأول مرة عام 2015 ليكون أداة ديناميكية غير توجيهية توضح القدرات اللازمة لضمان تقديم استجابة وطنية فعالة و منسقة للوقاية من الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت و الاستجابة له. و خلال عام 2021، اضطلعت منظمة اليونيسف و تحالف WeProtect Global Alliance بمراجعة تطبيق نموذج الاستجابة الوطنية على مستوى 42 بلدًا (تمثل جميع الأقاليم و فئات الدخل) لتسليط الضوء على الدروس المستفادة و الممارسات المُثلى و إفادة تكرر النموذج في المستقبل. أُطلق تقرير "نرسم إطارًا للمستقبل¹ في القمة العالمية للتحالف التي عُقدت عام 2022.

و بناءً على المعلومات التي جُمعت في مراجعة تقرير "نرسم إطارًا للمستقبل"، أصدر WeProtect Global Alliance إطار عمل مُحدثًا² في عام 2022 لجعله أكثر ارتباطًا بالاستجابة للتحديات و الفرص الحالية. و قد طوّر التحالف حاليًا -بالشراكة مع اليونيسف- نموذج نضج من شأنه أن يسهّل الاستجابات الوطنية المخصصة

¹ [/https://www.weprotect.org/framing-the-future](https://www.weprotect.org/framing-the-future)

² [/https://www.weprotect.org/model-national-response](https://www.weprotect.org/model-national-response)

³ يعتمد النموذج المبين على: منهجية اليونيسف لتقوية نظام حماية الطفل (<https://www.unicef.org/documents/child-protection-systems-strengthening>) و مقياس تصنيف شراكة الثقة والسلامة الرقمية.

نموذج الاستجابة الوطنية: نموذج النضج

المعايير طبقًا للمراحل الأربع لنموذج النضج				المجال الفرعي:	القدرات
النضج	الدمج	التعزيز	البناء		
تتسم عمومًا بالتطبيق على مستوى البلاد، و اتساقها و توافقها مع المعايير الدولية و مبادئ المساواة (بما في ذلك المتابعة و الإشراف) و الاستدامة (أي دمجها في النظم الرسمية و تحديد بند في الميزانية لها).	تتسم عمومًا برفع مستوى القدرة و دمجها في النظم الرسمية مع زيادة الاهتمام بالجودة و المساواة و الاستدامة.	تتسم عمومًا بزيادة الانتباه للقدرة، و تقديم تلك القدرة أو تحسينها من حيث النطاق و الجودة.	تتسم عمومًا بمحدودية القدرة أو وجودها بشكل مخصص.		

النضج	الدمج	التعزيز	البناء
يوجد إطار قانوني شامل و فعال مطبّق و يتوافق مع معايير حقوق الأطفال الدولية و الإقليمية لمقاضاة المعتدين (وطنيًا و دوليًا)، و دعم الضحايا، و تمكين مقدمي الخدمات عبر الإنترنت من مراجعة المحتوى غير القانوني المنطوي على اعتداء جنسي على الأطفال و المحتوى و السلوك محتملي الخطورة و الإبلاغ عنه، تم إلغاء قانون التقادم فيما يخص ضحايا الاعتداء والاستغلال الجنسي للأطفال (بما في ذلك عبر الإنترنت). توجد شروط قانونية مطبقة لحماية الأطفال من المساءلة الجنائية في حالة الصور و مقاطع الفيديو الجنسية المصنوعة ذاتيًا، و عندما يكون المقصود بها الاستخدام الخاص فقط.	ال تشريع المعني بالتصدي للاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال (بما في ذلك عبر الإنترنت و خارج الإنترنت) موجود و يتسم بالمرونة لاستيعاب التكنولوجيا المستحدثة، و يعكس توجهات الجرائم المستحدثة و أشكال الجُرم المستجدة. يوجد تشريع داعم مطبّق يمكّن سلطات إنفاذ القانون من التحقيق مع المعتدين و مقاضاتهم استباقيًا، و تعويض الضحايا و حمايتهم، و إنفاذ عقوبات تتناسب مع حجم الجُرم.	التشريع المعني بالتصدي للاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال (بما في ذلك عبر الإنترنت) موجود، و لكنه لا يتوافق مع قانون حقوق الأطفال الدولي أو الإقليمي، أو ينطوي على فجوات في التعامل مع التكنولوجيا و الجرائم المستحدثة.	التشريع المعني بالتصدي للاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال (بما في ذلك عبر الإنترنت) غير موجود.

التشريع

السياسة و التشريع و الحوكمة



النضج	الدمج	التعزيز	البناء
وحدات إنفاذ القانون مجهزة بما يمكّنها من إجراء التحقيقات المعقدة و العابرة للحدود و المركزة على الضحايا، و يتم تسجيلها و تقييم مخاطرها و تصنيفها بانتظام. يوجد تدريب نظامي مقدم لاختصاصيي و مقدمي خدمات إنفاذ القانون على دعم الضحايا القائم على معرفة تأثير الصدمات، و التنسيق العام بين خدمات إنفاذ القانون و خدمات دعم الضحايا، و تقديم الدعم النفسي الكافي للعاملين في الصفوف الأمامية، و الأدوات التكنولوجية المتوفرة للتمكين من إجراء تحقيقات فعالة.	توجد وحدة إنفاذ قانون متخصصة و عاملة و مزوّدة بالموارد الكافية بما ذلك معرفة الخبراء و المهارات و النظم و الأدوات و الموارد التكنولوجية اللازمة للاستجابة للاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت.	توجد وحدة إنفاذ قانون متخصصة إلا أنها تواجه قيودًا نتيجة لمحدودية الصلاحيات أو الموارد البشرية أو المالية، أو محدودية نطاق الاختصاص.	لا توجد وحدة إنفاذ قانون ذات اختصاص صريح بالتصدي للاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال (بما في ذلك عبر الإنترنت).

إنفاذ القانون المتخصص

العدالة الجنائية



النضج	الدمج	التعزيز	البناء
توجد جهة/جهات وطنية مسؤولة متعددة الأطراف المعنية و عابرة للقطاعات تعمل وفق اختصاصات واضحة (بما في ذلك استراتيجية وطنية تحرك المبادرات و تنسق الجهود بين مختلف الجهات الحكومية على المستوى الوطني و اللامركزي، و خارج الحكومة أيضًا).	توجد وزارات/وكالات قيادية عاملة و مزوّدة بالموارد الكافية، و يجري العمل فيها للتنسيق بين مختلف الجهات الحكومية على المستوى الوطني و اللامركزي، و خارج الحكومة أيضًا.	توجد وزارات/وكالات قيادية محددة في الاستراتيجية/السياسة الوطنية، إلا أنها تواجه قيودًا نتيجة لمحدودية الصلاحيات أو الموارد البشرية أو المالية، و/أو محدودية نطاق الاختصاص.	لا توجد وزارات/وكالات محددة على مستوى الحكومة الوطنية المعنية بتنسيق أو قيادة العمل من أجل التصدي للاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت.



البناء	التعزيز	الدمج	النضج
لا تملك الهيئات القضائية و الادعاء العام معرفة متخصصة و مهارات بشأن الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال و الاعتداء ممكن الحدوث بواسطة التكنولوجيا.	تكتسب الهيئات القضائية و الادعاء العام فهمًا للمخاطر التي يسببها المعتدون جنسيًا على الأطفال، و مدى شدة الجرائم و الأحكام الصادرة في إطار المعايير التي ترسيها التشريعات الوطنية ذات الصلة، و لكن هذا غير مُدمج في النظام و/أو غير واضح على مستوى القوة العاملة كاملة.	تدرك أغلبية الهيئات القضائية و الادعاء العام المخاطر التي يسببها المعتدون جنسيًا على الأطفال، و مدى شدة الجرائم و الأحكام الصادرة في إطار المعايير التي ترسيها التشريعات الوطنية ذات الصلة، و هناك أيضًا درجة من تبني البروتوكولات الموحدة الصديقة للأطفال و المتمحورة حول الضحايا.	تملك الخدمات القضائية و الادعاء العام فهمًا واضحًا للسياقات التي يمكن أن تقع فيها حوادث الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال، و احتمالية تعرض الضحايا و الشهود للمخاطر، و الأدوات و المنهجيات التي يتبعها المعتدون، بما في ذلك ما يجري على الصعيد الدولي. تتاح للهيئات القضائية و الادعاء العام إمكانية الحصول على تدريب متخصص حول الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال (بما في ذلك عبر الإنترنت)، و تطبيق البروتوكولات الموحدة الصديقة للأطفال و المتمحورة حول الضحايا على المستوى الوطني.
لا تملك الهيئات القضائية و الادعاء العام معرفة متخصصة و مهارات بشأن الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال و الاعتداء ممكن الحدوث بواسطة التكنولوجيا.	تكتسب الهيئات القضائية و الادعاء العام فهمًا للمخاطر التي يسببها المعتدون جنسيًا على الأطفال، و مدى شدة الجرائم و الأحكام الصادرة في إطار المعايير التي ترسيها التشريعات الوطنية ذات الصلة، و لكن هذا غير مُدمج في النظام و/أو غير واضح على مستوى القوة العاملة كاملة.	تدرك أغلبية الهيئات القضائية و الادعاء العام المخاطر التي يسببها المعتدون جنسيًا على الأطفال، و مدى شدة الجرائم و الأحكام الصادرة في إطار المعايير التي ترسيها التشريعات الوطنية ذات الصلة، و هناك أيضًا درجة من تبني البروتوكولات الموحدة الصديقة للأطفال و المتمحورة حول الضحايا.	تملك الخدمات القضائية و الادعاء العام فهمًا واضحًا للسياقات التي يمكن أن تقع فيها حوادث الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال، و احتمالية تعرض الضحايا و الشهود للمخاطر، و الأدوات و المنهجيات التي يتبعها المعتدون، بما في ذلك ما يجري على الصعيد الدولي. تتاح للهيئات القضائية و الادعاء العام إمكانية الحصول على تدريب متخصص حول الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال (بما في ذلك عبر الإنترنت)، و تطبيق البروتوكولات الموحدة الصديقة للأطفال و المتمحورة حول الضحايا على المستوى الوطني.

الهيئات القضائية و الادعاء العام

العدالة الجنائية



البناء	التعزيز	الدمج	النضج
لا يوجد نظام للتعرف على المعتدين جنسيًا و إدارتهم و إعادة تأهيلهم.	وجود الحد الأدنى من المعايير المتبناة وطنيًا لإدارة المعتدين، لكن مع محدودية المراقبة و الإشراف الرسميين. وجود جهود جارية لبناء قاعدة الأدلة استنادًا إلى الممارسات المُثلى في منع المعتدين.	وجود مراقبة و إشراف رسميين لإدارة المعتدين (بما في ذلك تصنيفهم حسب فئات المخاطر لتقييم إمكانية انطباق إعادة التأهيل عليهم). توجد نظم وطنية مفعلة و مستخدمة للمساعدة في إدارة المعتدين (مثل سجلات المعتدين جنسيًا على الأطفال، و خطط الإفصاح المقيدة، و/أو الأدوات القانونية مثل الأوامر القضائية).	التطبيق المتسق و الشفاف لنظام متعدد الوكالات لتحديد و إدارة و إعادة تأهيل المعتدين جنسيًا، بما في ذلك السجلات الوطنية للمعتدين جنسيًا على الأطفال و خطط الإفصاح المقيدة و الأدوات القانونية (برامج إعادة التأهيل و التثقيف، و الإشراف المجتمعي، و قيود و إخطارات السفر).
البلد غير متصل بقاعدة البيانات الدولية للاستغلال الجنسي للأطفال التابعة للإنترنول، و لكنها غير مستخدمة الاستخدام الأمثل بسبب محدودية الموارد البشرية أو المالية.	البلد متصل بقاعدة البيانات الدولية للاستغلال الجنسي للأطفال التابعة للإنترنول، و تتلقى تدريبًا مستمرًا على استخدامها. وجود قاعدة بيانات صور وطنية خاصة بالاستغلال الجنسي للأطفال مطبقة عند الحاجة.	تستخدم هيئات إنفاذ القانون قاعدة البيانات الدولية للاستغلال الجنسي للأطفال التابعة للإنترنول و تتلقى تدريبًا مستمرًا على استخدامها. وجود قاعدة بيانات صور وطنية خاصة بالاستغلال الجنسي للأطفال مطبقة عند الحاجة.	توجد قاعدة بيانات وطنية موحدة و تلقى صيانة منتظمة لصور الاعتداء الجنسي على الأطفال (تخضع للتشريعات الحاكمة المناسبة)، و تتميز بالقابلية للتشغيل البيئي و حدائق نظمها (توحيد التصنيف)، و تتوافق مع مصطلحات تصنيف مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال لدعم جهود التعاون الدولية، و يتلقى مستخدمو قاعدة البيانات تدريبًا كاملًا.
البلد غير متصل بقاعدة البيانات الدولية للاستغلال الجنسي للأطفال التابعة للإنترنول، و لكنها غير مستخدمة الاستخدام الأمثل بسبب محدودية الموارد البشرية أو المالية.	البلد متصل بقاعدة البيانات الدولية للاستغلال الجنسي للأطفال التابعة للإنترنول، و تتلقى تدريبًا مستمرًا على استخدامها. وجود قاعدة بيانات صور وطنية خاصة بالاستغلال الجنسي للأطفال مطبقة عند الحاجة.	تستخدم هيئات إنفاذ القانون قاعدة البيانات الدولية للاستغلال الجنسي للأطفال التابعة للإنترنول، و تتلقى تدريبًا مستمرًا على استخدامها. وجود قاعدة بيانات صور وطنية خاصة بالاستغلال الجنسي للأطفال مطبقة عند الحاجة.	توجد قاعدة بيانات وطنية موحدة و تلقى صيانة منتظمة لصور الاعتداء الجنسي على الأطفال (تخضع للتشريعات الحاكمة المناسبة)، و تتميز بالقابلية للتشغيل البيئي و حدائق نظمها (توحيد التصنيف)، و تتوافق مع مصطلحات تصنيف مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال لدعم جهود التعاون الدولية، و يتلقى مستخدمو قاعدة البيانات تدريبًا كاملًا.

الوصول إلى قاعدة بيانات الصور

النضج	الدمج	التعزيز	البناء	الدعم من البداية إلى النهاية	دعم الضحايا وتمكينهم
تقديم دعم متكامل و مخطط له و متعدد الأطراف المعنية من البداية إلى النهاية (مستندًا إلى معلومات تقييم المخاطر و مدعومًا بالدعم الطبي و استيعاب حالات الطوارئ و المساعدة المالية و التثقيف و الرعاية العلاجية و المساعدة المحتملة طويلة الأجل) إلى الضحايا/الناجين من حوادث الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال. تتوفر الخدمات المتخصصة لدعم الضحايا و الناجين من حوادث الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، لكن ليس على مستوى البلاد.	محدودية خدمات الدعم المقدمة للضحايا/الناجين. تقدّم الخدمات في الأغلب بواسطة المجتمع المدني مع أقل قدر من الإشراف أو التمويل الحكومي.	خدمات الدعم متوفرة و لكنها غير مركزية، و هي أيضًا غير متمحورة حول الأطفال أو الضحايا.	محدودية خدمات الدعم المقدمة للضحايا/الناجين. تقدّم الخدمات في الأغلب بواسطة المجتمع المدني مع أقل قدر من الإشراف أو التمويل الحكومي.	الدعم من البداية إلى النهاية	دعم الضحايا وتمكينهم
توافر قوة عاملة قانونية ماهرة و متخصصة، و مدربة و منسقة لتقديم الدعم للضحايا، بما في ذلك الرعاية القائمة على معرفة تأثير الصدمات. و تعمل نظم الترخيص و الاعتماد و نظم الإشراف الداعم بصورة كاملة. كذلك تتوافر إرشادات العاملين في الشؤون القانونية و غيرهم من المتخصصين العاملين في الصفوف الأمامية بخصوص القضايا المستحدثة و المعقدة، مثل المواد الجنسية «التي يصنعها الطفل بنفسه».	بناء قوة عاملة قانونية ماهرة و متخصصة، و مدربة و منسقة و متاحة لتقديم الدعم للضحايا و الناجين. و يجري تنفيذ الممارسات القائمة على معرفة تأثير الصدمات.	العمل جارٍ من أجل تقديم أو تقوية القوى العاملة في الخدمات الاجتماعية و التعليم، و نظم الترخيص و الاعتماد.	لا توجد قوى عاملة قانونية متوفرة لتقديم دعم للضحايا متمحور حول الأطفال.	القوى العاملة في مجال حماية الطفل	

النضج	الدمج	التعزيز	البناء	ترتيبات التعويض و الانتصاف و الشكاوى	دعم الضحايا وتمكينهم
يحدد التشريع حقوق الضحايا/الناجين، و يوضح الدعم متاح في جميع مراحل إجراءات تحصيل العدالة، بما في ذلك توافر تدابير الشكاوى و التعويض و الانتصاف مع معايير حقوق الأطفال الدولية و الإقليمية (لضحايا الاعتداءات على المستوى المحلي والدولي). تتميز الآليات بحساسيتها للسن و الجنس و التوجه الجنسي و الإعاقة، و متاحة و يمكن الحصول عليها على مستوى البلاد. يمكن للضحايا/الناجين طلب العدالة خارج آليات العدالة الجنائية الرسمية (آليات الإبلاغ البديلة، و بيانات التأثير على الضحايا، و ما إلى ذلك).	توجد ترتيبات مطبقة للتعويض و الانتصاف و الشكاوى، و العمل جارٍ لتوسيع نطاق الحصول عليها و زيادة سرعة استجابتها لاحتياجات الضحايا/الناجين. علاوة على ذلك يتم إخفاء هوية الضحايا في جميع مراحل عملية الشكاوى و التعويض.	توجد بعض ترتيبات التعويض و الانتصاف و الشكاوى المطبقة، غير أنها غير متاحة على نطاق واسع أو غير كافية لتلبية احتياجات الضحايا/الناجين.	عدم وجود آليات للشكاوى (المستقلة أو غيرها من الآليات المتوفرة) للأطفال الذين عانوا من الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال (بما في ذلك عبر الإنترنت).	ترتيبات التعويض و الانتصاف و الشكاوى	دعم الضحايا وتمكينهم
إمكانية وصول الأطفال إلى خط المساعدة من جميع أنحاء البلاد و مجانًا على مدار 24 ساعة في اليوم و7 أيام في الأسبوع، على أساس المكالمات الصوتية و الرسائل النصية، و تقديمه الدعم و الاستشارات السرية مع اتباع آليات الإحالة المناسبة، و وجود مصدر تمويل منتظم له. توافر خيارات تراعي التفاوت في القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا على المستوى الوطني. امتلاك المستشارين معرفة متنامية بالمخاطر و الأضرار المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية. امتلاك خطوط المساعدة نظمًا متماسكة لضمان حماية البيانات و الحفاظ على الخصوصية.	امتلاك خطوط مساعدة الأطفال مسارات إحالة رسمية إلى الخدمات، و نظم تضمن حماية البيانات و الحفاظ على خصوصية معلومات العملاء، علاوة على جهود جارية لتدريب المشغلين على المخاطر و الأضرار المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية.	تتوفر خطوط لمساعدة الطفل، و لكنها غير مرتبة بنظم الدعم الرسمية. و هناك قيود بسبب القدرة البشرية و/أو المالية.	لا يوجد خط وطني لمساعدة الطفل.	خط مساعدة الطفل	

البناء	التعزيز	الدمج	النضج
عدم وجود منصة أو خط ساخن مخصص للعامة للإبلاغ عن المواد الموجودة على الإنترنت التي يُشتبه في كونها مواد اعتداء غير قانونية من أجل حذفها.	تأسيس منصة للإبلاغ لتلقي البلاغات من العامة أو من العاملين بالمجال.	تأسيس خط ساخن لتلقي البلاغات عن المواد الموجودة على الإنترنت التي يُشتبه في كونها غير قانونية أو ضارة أو محتملة الإضرار، بما في ذلك المواد المتعلقة بالاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال. توجد قيود بسبب القدرة البشرية و/أو المالية أو محدودية إبلاغ العامة و العاملين بالمجال.	تتوفر الخطوط الساخنة على مدار 24 ساعة في اليوم و 7 أيام في الأسبوع مجانًا، و تشمل عمليات مشددة و موحدة لتلقي البلاغات المستلمة و ترتيب أولوياتها و اتخاذ إجراءات بشأنها و إحالتها. ترتبط هذه المنصات المتخصصة بشبكات مثل INHOPE و مؤسسة رصد الإنترنت و المركز الوطني للأطفال المفقودين و المستغلين، و وجود تعاون بين الخط الساخن و هيئات إنفاذ القانون و المجال.
عدم وجود برامج تعليم وطنية للتوعية بالاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال (بما في ذلك عبر الإنترنت).	تبني بعض البرامج التعليمية، و لكنها ليست على مستوى البلاد، و لا تصل إلى جميع الجمهور المستهدف (الأطفال و مقدمي الرعاية و الاختصاصيين).	توجد برامج تعليم وطنية و يتم تطبيقها للأطفال و اليافعين و مقدمي الرعاية و الاختصاصيين، و يجري العمل لتقييم و قياس نجاح البرامج علاوة على الوصول إلى الفئات المعرضة للمخاطر غير الملتحقة بالدراسة.	توجد برامج تعليم وطنية مطبقة (تحتوي على محتوى مناسب للفئات العمرية و متوافر و شامل) للأطفال و اليافعين و مقدمي الرعاية و الاختصاصيين (في مجالات التعليم و الحماية و الصحة و الشرطة) و تحقق ما يلي: 1) التوعية بالاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال (بما في ذلك عبر الإنترنت). 2) تقديم معلومات عن حقوق الأطفال، و الدعم المتوفر، و الآليات المستخدمة للإبلاغ عن حالات الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال. 3) الخضوع للمراقبة و التقييم المستمرين لتظل مواكبة لأحدث التطورات و الأدلة، و تحديث مواد الدورات التدريبية بانتظام. (يُتبع في الصفحة القادمة)

المجتمع و الثقافة



برامج التعليم

البناء	التعزيز	الدمج	النضج
لا توجد منتديات أو فرص للأطفال و اليافعين للتعبير عن آرائهم أو تجاربهم لمقدمي الخدمات و الجهات الحكومية.	تأسيس منتديات على المستوى المحلي -و بشكل أساسي من خلال جهود منظمات المجتمع المدني- لتمكينها من مناقشة القضايا و تقديم التعقيبات إلى مقدمي الخدمات. و لكن المنتديات غير مطبقة بشكل موحد على مستوى البلاد، أو غير ممثلة لفئات السكان، و لا توجد آليات لضمان نقل آراء الأطفال بفاعلية للحكومة، أو تكون تلك الآليات غير رسمية.	تلقى منتديات مشاركة الأطفال دعمًا من الحكومة، و توجد جهود جارية لتأسيس و تعزيز الآليات الموجودة و الممارسات القائمة على معرفة تأثير الصدمات لضمان نقل آراء الأطفال بفاعلية للحكومة على المستوى الوطني و دون الوطني و/أو المحلي.	توجد حملات توعية مجتمعية و عامة متعددة و مخصصة تعتمد على طرق التواصل المختلفة (الرسائل الموجهة لمقدمي الرعاية و اليافعين و القضايا الخاصة مثل المواد «التي يصنعها الطفل بنفسه»)، علاوة على وضوح و بساطة الوصول إلى مزيد من المعلومات و الخدمات ذات الصلة.
لا توجد نظم دعم مطبقة للمعتدين أو من يحتمل أن يكونوا معتدين بهدف منع إيذاء الأطفال.	وجود بعض نظم الدعم المطبقة، و لكنها ليست على مستوى البلاد و/أو لا تغطي جميع الفئات (أي المعتدين المُدانين أو الأشخاص ذوي الاهتمام الجنسي بالأطفال، و الأطفال و اليافعين الذين يظهر عليهم سلوك مؤذٍ جنسيًا).	يجري تطوير كادر من اختصاصيي الدعم لديهم المعارف و المهارات و الفهم المطلوبين لتقديم خدمات علاجية فعالة، و يجري العمل لتقييم و قياس تأثير التدخلات الرامية إلى دعم المعتدين أو من يُحتمل أن يكونوا معتدين.	تلقى منتديات مشاركة الأطفال دعمًا من الحكومة، و تشمل المشاركة على مستوى مختلف فئات متنوعة من الأطفال و اليافعين. تُستخدم أيضًا آليات رسمية و قائمة على معرفة تأثير الصدمات عند إشراك الأطفال يمكن للحكومة الوطنية و شبه الوطنية و/أو المحلية تلقي التعقيبات من الأطفال و اليافعين و الاستجابة لها. تكتسب آراء الأطفال و اليافعين قيمة فعلية في السياسة و الممارسات المتعلقة بالاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال (بما في ذلك عبر الإنترنت).
نظم منع المعتدين و دعمهم	مشاركة الطفل	برامج التعليم	الخط الساخن لحالات الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال

المجتمع و الثقافة



برامج التعليم

النضج	الدمج	التعزيز	البناء	الإبلاغ الإعلامي المطلع و الأخلاقي	المجتمع و الثقافة
يمكنّ الإبلاغ الإعلامي الحساس و القائم على الأدلة من التوعية و يشجع على الإبلاغ و يغير الأعراف الاجتماعية الضارة و يحترم حقوق الضحايا و الناجين و كرامتهم و يشارك إجراءات الوقاية الفعالة. و تقدم الحكومة الدعم و التشجيع و الإنفاذ للوائح و إرشادات وسائل الإعلام الأخلاقية و المطلعة.	دمج لوائح أو إرشادات معايير الإبلاغ الإعلامي الأخلاقي و المستنير (بما في ذلك استخدام المصطلحات المناسبة المتوافقة مع الممارسات السليمة الدولية) في مسار التطوير المهني للعاملين في وسائل الإعلام. و تقدم الحكومة الدعم و التشجيع و الإنفاذ لتلك اللوائح و الإرشادات.	وجود لوائح أو إرشادات بشأن معايير الإبلاغ الإعلامي الأخلاقي و المطلع و لكنها غير معروفة أو نافذة على نطاق واسع.	الإبلاغ الإعلامي بخصوص مخاطر الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال التي تعيد تعريض الناجين للمخاطر و الصدمات. عدم وجود لوائح أو إرشادات بشأن معايير الإبلاغ الإعلامي الأخلاقي و المطلع.		

النضج	الدمج	التعزيز	البناء	إجراءات إزالة المحتوى و الإبلاغ عنه	الصناعة
تطبيق المجال الإجراءات اللازمة لحذف المواد المتضمنة لاعتداء جنسي على الأطفال عبر الإنترنت و حجبها بما يتوافق مع معايير حقوق الأطفال الدولية و الإقليمية و توفير الموارد اللازمة لها. امتلاك الأفراد و المتعاقدين الأساسية و حصولهم على دعم الصحة و الرفاه للتعامل بفاعلية مع الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت. يؤدي التعاون على مستوى مختلف المجالات و على المستوى الوطني و العالمي إلى مشاركة الخبرات و الممارسات و الإحصاءات و الأدوات ذات الصلة. إلزام الصناعة قانونيًا باتخاذ إجراء استباقي فيما يخص إجراءات تقييمات المخاطر و تصميم الخيارات و ترتيب أولويات حقوق الأطفال و سلامتهم.	تقديم المجال للأفراد و المتعاقدين التدريب و الدعم للاستجابة الفعالة لحوادث الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، بما في ذلك برامج الصحة و الرفاه. إلزام المجال بإبلاغ السلطات عن مواد الاستغلال الجنسي للأطفال.	إدخال الصناعة عمليات و تخصيص موارد للتمكين من التعرف الفوري على المواد المتضمنة لاعتداء جنسي على الأطفال على الإنترنت و إبلاغ السلطات عنها.	عدم وجود إجراءات مطبقة تمكن الشركات من الإبلاغ عن المواد المتضمنة لاعتداء جنسي على الأطفال و حذفها أو إزالتها فورًا عند تأكيد شركة على وجودها على خدماتها. عدم استخدام مقدمي خدمات الإنترنت الوسائل التكنولوجية المتاحة، مثل الحجب أو الترشيح من أجل منع الوصول إلى المواد المتضمنة لاعتداء جنسي على الأطفال المستضافة في بلد آخر لكن دون إزالتها من المصدر.		

النضج	الدمج	التعزيز	البناء	تطوير حلول مبتكرة	الصناعة
تطوير الحلول التكنولوجية المبتكرة التي تعزز بشكل واضح النهج القائم للوقاية من الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال و التصدي له و تصعيدها و مراقبتها و تحديثها بانتظام و فاعلية. تمويل الصناعة بفاعلية للحلول التكنولوجية المتوافقة مع حقوق الأطفال و سلامته عبر الإنترنت و منحها الأولوية.	توفير صناديق تمويل وطنية للابتكار لتطوير و تقييم الحلول التكنولوجية المبتكرة للوقاية من الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت و التصدي له.	تخصيص بعض الموارد المالية و البشرية لتشجيع الحلول التكنولوجية المبتكرة و التصدي لحالات الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، و لكنها ليست واسعة الانتشار.	عدم تخصيص موارد مالية و بشرية لتطوير الحلول المبتكرة.		
تنفيذ التزامات السياسات بشكل متماسك. تضمين قضايا حقوق الطفل المهمة بشكل شامل في عمليات العناية الواجبة بحقوق الإنسان. تطبيق آليات تظلم و عمليات تعافي فعالة و صديقة للطفل. إعداد تقارير شفافية منتظمة حول الآثار و التقدم.	تطبيق سياسات متماسكة لحماية الطفل و تأمينه، بما في ذلك التزام بالسياسات التي تحترم حقوق الأطفال في البيئة الرقمية و التصدي لها، إلا أن هذه الجهود غير نظامية و لا شاملة. تطبيق عمليات العناية الواجبة بحقوق الإنسان، بما في ذلك تقييمات التأثير، و لكن هذه العمليات تفتقر إلى الدمج الشامل لقضايا حقوق الطفل المهمة.	تطبيق بعض السياسات و العمليات للتعرف على الآثار السلبية على حقوق الأطفال في البيئة الرقمية و التصدي لها، إلا أن هذه الجهود غير نظامية و لا شاملة.	عدم وجود سياسات أو عمليات مطبقة لضمان السلوك العملي المسؤول.		

البناء	التعزيز	الدمج	النضج
عدم وجود نظام مطبق لجمع البيانات الروتينية المتعلقة بالاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال، و عدم وجود خطط جمع بيانات عبر استطلاعات الرأي و ما إلى ذلك.	إجراء بحوث مخصصة بشأن القضايا المتعلقة بالاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال. (بما في ذلك عبر الإنترنت) على فترات منتظمة، و بذل جهود لتحليل البيانات الإدارية و استخدامها لأغراض التخطيط و مراقبة فاعلية السياسات و تقديم الخدمات.	جمع البيانات المتعلقة بالاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال (بما في ذلك عبر الإنترنت) على فترات منتظمة، و احتمالات التعرض للمخاطر و الاستجابة لها. استناد السياسة و البرامج الوطنية إلى البحث المستمر، علاوة على النتائج القابلة للقياس و المراقبة و التقييم المنتظمين. وجود نظم متماسكة للبيانات الإدارية (كالشرطة و المحاكم و الخدمات الاجتماعية) تمكّن الحكومة من مراقبة تقديم الخدمات و الوصول إليها و فاعليتها، و تقديم إحصاءات منتظمة لصناع القرار.	أبحاث و إجراءات منسقة على المستوى الوطني تنتج صورة موثوقة محدّثة عن تهديدات أحداث حالات الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، و احتمالات التعرض للمخاطر و الاستجابة لها.
عدم توافق المصطلحات المستخدمة مع الممارسات السليمة الدولية، و قد يسبب ذلك ضرراً للضحايا/الناجين.	مناقشة المصطلحات المتوافق عليها عالمياً لاستخدامها أو تطويعها بما يوافق سياق البلد.	استخدام التشريعات و السياسات و وسائل الإعلام الوطنية المصطلحات التي تتوافق مع الممارسات الدولية السليمة و تقليلها الالتباس و تعرّض الضحايا/الناجين للضرر.	تتيح المصطلحات المتوافق عليها عالمياً نقل المعلومات و السياسات سريعاً و بوضوح بين الأطراف المعنية و تجنب الضحايا/الناجين الضرر.

البحث و البيانات

البحث و البيانات

المصطلحات المتوافق عليها عالمياً

يشكل نموذج النضج هذا جزءاً من سلسلة من الأدوات و التقارير التي تدعم الحكومات و المنظمات في عملها لمنع الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال و التصدي له. و يمكن الاطلاع على جميع الوثائق الأخرى ذات الصلة عبر الرابط weprotect.org/model-national-response، و تشمل:

- إطار لنموذج الاستجابة الوطنية
- أداة للتقييم الذاتي لنموذج النضج الخاص بنموذج الاستجابة الوطنية
- دليل إرشادي لكيفية استخدام أداة التقييم الذاتي لنموذج النضج
- نرسم إطاراً للمستقبل: مراجعة تأثير نموذج الاستجابة الوطنية
- تم تمويل نموذج النضج هذا من قبل صندوق الأمن الداخلي للاتحاد الأوروبي - الشرطة.



© WeProtect Global Alliance 2023

تاريخ النشر: يونيو 2023 بواسطة WeProtect Global Alliance

البريد الإلكتروني: info@weprotectga.org

الموقع الإلكتروني: www.weprotect.org